



الاقتصاد التّضامنيّ  
قادر على إعادة تفعيل  
البنى السّوسيو-اقتصاديّة  
للاقتصاد الجزائريّ وتجاوز  
تداعيات تبيّي الاقتصاد  
النّيوليبراليّ خاصّة ما تعلق  
منها بالاعدالة المجاليّة  
والاجتماعيّة.

عمل وعدالة اجتماعيّة

# الاقتصاد التّضامنيّ

كأليّة لتجاوز اللامساواة الاجتماعيّة  
والمناطقية في الجزائر



الفصل بين الحريّتين  
السّياسية والاقتصاديّة  
يؤدّي إلى استمرار التبعيّة  
الاقتصاديّة والتّحالف بين  
النّخب الأوليغارشيّة.

مصطفى بوصبوعه  
جانفي 2020



أليات الاقتصاد التّضامنيّ  
قادرة على التكيّف مع  
خصوصيّات الجزائر  
الاقتصاديّة والاجتماعيّة  
والأنثروبولوجيّة.



# فهرس

3	مقدمة	1
4	أشكال الأعدالة الاجتماعية في الجزائر	2
4	الاقتصاد غير الرسمي	
5	الأعدالة الضريبية	
5	دعم المواد والخدمات الأساسية	
6	النماذج التنموية وأشكال الأعدالة المنطقية	3
6	العلاقة بين المدينة والريف	
6	العلاقة بين المدن الموروثة عن الاستعمار ومدن ما بعد الاستعمار	
7	العلاقة الجدلية بين الشمال والجنوب	
8	تداعيات الأعدالة الاجتماعية والمنطقية على المشهد الاقتصادي-الاجتماعي	4
8	شرعنة الفساد	
8	الاستقرار في المشهد الاجتماعي	
8	بين الخلل في توزيع السكان وتضخم الجهاز الإداري	
10	الاقتصاد التضامني كآلية لتجاوز تداعيات الأعدالة	5
10	تعريف الاقتصاد التضامني	
11	التماثلات التاريخية	
11	التماثلات الاجتماعية	
12	خاتمة	6
13	مراجع	



## مقدمة

شكلت نهاية عام 2010 حدثاً استثنائياً في تاريخ العالم العربي، أين شهدت المنطقة لأول مرة احتجاجات أدت إلى إسقاط أنظمة عمّرت طويلاً في المشهد السياسي لبلدانها، هذه الثورات وإن اتخذت منحى سياسياً في نهايتها فقد غذتها وأججت مطالب سوسيو-اقتصادية نابعة أساساً من الخيارات الاقتصادية لهذه البلدان، فالعالم العربي على اختلاف أنظمتها السياسية انتهج تقريباً نفس الأنماط الاقتصادية، حيث كانت البداية ببرامج اقتصادية طموحة هادفة إلى تحقيق استقلال اقتصادي، واتسمت هذه الاقتصادات بكونها مغلقة في عمومها، غير أنه سرعان ما تم التخلي عن هذا الخيار لصالح الاندماج في الاقتصاد النيوليبرالي. أفضى هذا الخيار إلى تشكيل نخب اقتصادية جديدة خلقتها الأنظمة السياسية العربية وتماهت معها، وباتت هذه النخب مهيمنة على الاقتصادات العربية، أين ساهمت بشكل كبير بالدفع نحو خصخصة كل القطاعات الحيوية وتدعيم شبكية الاستيراد، مما أدى إلى ضرب الاقتصادات العربية والتأثير على حياة المواطن البسيط الذي أصبح يعاني من أزمات اقتصادية واجتماعية لا حصر لها.

لم تكن الجزائر استثناءً في هذا السياق، فقد شهدت بدورها حراكاً اجتماعياً في عام 2011 عُرف بثورة الزيت والسكر، إلا أن استثنائية الحالة الجزائرية التي عاشت عشية سواداء بفعل تحولات سياسية تم وأدّها من طرف النظام السياسي، وسرعة استجابة النظام السياسي لمطالب هذا الحراك، أدت إلى عدم تطورها إلى مطالب سياسية. هذا الحراك الاجتماعي ناجم عن التحولات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر، والتي ساهمت في بروز نخبة أوليغارشية استفادت من الطفرة النفطية في تعزيز ثروتها، أين باتت تهيمن على المشهد الاقتصادي، وهو ما أدى إلى تعزيز اللامساواة الاجتماعية والمناطقية، وهي ظاهرة لم تكن فقط نتاجاً لنماذج تنموية خاطئة، وإنما تعود أساساً إلى تحطيم الاستعمار الفرنسي للبنى السوسيو-اقتصادية للاقتصاد الجزائري التي كانت سائدة في مرحلة ما قبل الاستعمار، ولهذا تسعى هذه الورقة إلى تحديد مدى قدرة الاقتصاد التضامني على إعادة تفعيل البنى السوسيو-اقتصادية للاقتصاد الجزائري وتجاوز تداعيات تبني الاقتصاد النيوليبرالي خاصة ما تعلق منها بالعدالة المجالية والاجتماعية.

## أشكال اللّاعدالة الاجتماعيّة في الجزائر

التي تصبوا إلى تسريع ميكانيزمات الخصخصة بدرجة أساسية، واتفاقيات التجارة الحرّة، وإنما امتدّت لتشمل إصلاح قطاعات كالعَدالة والتربية والتّعليم العالي.

على الرّغم من أنّ الانتقال من النمط الاشتراكي في الجزائر إلى النمط النيوليبرالي لم يكن عنيفا على غرار ما حصل في روسيا (العلاج بالصّدمة)، إلا أنّ هذا الانتقال كانت له العديد من التبعات، فالجزائر باتت تدخل ضمن نطاق ما يسمّيه "أديب نعمة" بـ "الرّأسمالية الإريثية"، وهي حالة تميّز الأنظمة غير الديمقراطيّة، تتسم بسيطرة السّلطة السياسيّة على الفاعليّة الاقتصاديّة، يجمع هذا النظام الاقتصادي بين ملامح اقتصادات السّوق وشبكات علاقات غير رسميّة وذات تراتبيّة (نعمة 2014: 130)، وأدى بالنتيجة إلى بروز طبقة أوليغارشيّة أصبحت تلعب دورا كبيرا في المشهدين السّياسيّ والاقتصاديّ في الجزائر، وهي طبقة بدأت في الظهور مع ارتفاع أسعار البترول ومع رصد الدّولة مبالغ ماليّة طائلة في إطار البرامج الخماسيّة لتحقيق التّمية، والتي وصلت قيمتها في الفترة الممتدّة بين عامي 2001 و2019 إلى ما يناهز 581 مليار دولار<sup>1</sup>.

لم يساهم نشوء الطبقة الأوليغارشيّة فقط في بروز طبقة جديدة باتت تلعب دورا كبيرا في المشهدين السّياسيّ والاقتصاديّ بعد أن كان الأمر حكراً على النّخب العسكريّة، ولكنه أدّى إلى تعزيز دور الاقتصاد غير الرّسميّ، وهو اقتصاد على اختلاف المسمّيات التي قد تُطلق عليه كالاقتصاد التّحتيّ والاقتصاد الأسود والاقتصاد غير الرّسميّ واقتصاد الظل والاقتصاد غير المرئي، يشير عموما إلى تلك الأنشطة غير المدرجة في الحسابات القوميّة، فهي أنشطة بعيدة عن القنوات الاقتصاديّة المعلنة وبعيدة أيضا عن الرّقابة والإدارة الاقتصاديّة للدّول، وهي إمّا أن تكون أنشطة مشروعّة أو أنشطة غير مشروعّة (بودلال 2013: 140). ويبرز هذا الاقتصاد في الجزائر على ثلاثة مستويات وهي السّوق الموازي للسّلع والخدمات وسوق الصّرف الموازي وسوق العملة الموازي، حيث يبرز سوق السّلع والخدمات الموازي بشكل خاصّ في التّهرب من المناطق

لقد كان شعار العَدالة الاجتماعيّة من بين أهمّ الشّعارات التي رفعتها الجزائر غداة الاستقلال، ولهذا فقد اتّخذت الدّولة مجموعة من التدابير لتحقيق العَدالة الاجتماعيّة خاصّة عن طريق دعم الخدمات والمواد الأساسيّة والتي سعت للحفاظ عليها رغم تبنيها النظام النيوليبرالي. وقد كان من أبرز تبعات هذا الخيار ظهور طبقة أوليغارشيّة استأثرت بالنصيب الأكبر من الثروات، سواء عن طريق الامتيازات الضريبيّة أو عن طريق التهرب الضريبي، أو حتى عن طريق استغلال دعم المواد الأساسيّة الواسعة الاستهلاك.

### الاقتصاد غير الرّسميّ

اعتمدت الجزائر منذ استقلالها عام 1962 على نظام التّخطيط المركزي، والذي كانت ترمي من خلاله إلى بناء قاعدة صناعيّة وزراعيّة تضمن لها تحقيق اكتفاء ذاتي في المجالين، غير أنّ الأزمة النفطية عام 1986 كشفت عن عيوب ونقائص هذا النظام، حيث وصلت نسبة خدمة الدّين العام في الجزائر إلى مستويات قياسيّة تتجاوزها عتبة الـ 80% من الواردات سنة 1987. وأمام هذا الوضع الاقتصاديّ والذي ترافق مع اضطرابات اجتماعيّة كبيرة توجت بأحداث 05 أكتوبر 1988، والتي أسفرت عن مقتل أكثر من 120 شخصا، لم تجد الحكومة الجزائريّة بدّاً من إقرار حزمة من الإصلاحات السياسيّة والاقتصاديّة، أفضت إلى إقرار التعدديّة السياسيّة في الجزائر والتوجّه نحو الانخراط في اقتصاد السّوق، وهذا بعد توجيه وزير الماليّة الجزائريّ خطاب نوايا إلى المدير التنفيذي لصندوق النقد الدّولي في شهر مارس 1989 أكد فيه التزام الجزائر بالانخراط في ميكانيزمات اقتصاد السّوق، وفي ماي من نفس السّنة وقعت الحكومة الجزائريّة مع صندوق النقد الدّولي برنامج التّكيف والاستقرار وحصلت الجزائر بموجبه على قرض قيمته 560 مليون دولار (بطاهر 2004: 185-181)، وهو ما رسّم بالفعل بداية دخول الجزائر ضمن ترتيبات الاقتصاد النيوليبرالي، حيث خضعت الجزائر لمجموعة من الشّروط تتعلق أساساً برفع الدّعم عن المواد الأساسيّة وتحرير أسعار الفائدة ومنح استقلاليّة أكبر للبنوك التجاريّة في تقييم القروض، بالإضافة إلى فتح رأس مال المؤسّسات العموميّة الاجتماعيّ للمستثمرين الأجنبيّ والمحليّين، ما أدّى إلى إفلاس المئات من المؤسّسات العموميّة وبيعها بمبالغ زهيدة (كحال 2019).

وقد لعب دخول الجزائر في العديد من الاتفاقيات مع الاتّحاد الأوروبيّ دورا كبيرا في زيادة انخراطها في ميكانيزمات الاقتصاد النيوليبرالي، فهذه الاتفاقيات لم تقتصر فقط على الجانب الاقتصاديّ الذي يتعلق أساساً بالمساعدات الاقتصاديّة

<sup>1</sup> منذ عام 2001 بدأت الجزائر برامج خماسيّة طموحة من أجل تحقيق التّمية الاقتصاديّة، قُسمت إلى أربعة برامج- ورُصدت لها مبالغ ماليّة طائلة، حيث رُصد لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصاديّ في الفترة الممتدّة بين 2001 و2004 مبلغ 16 مليار دولار، أمّا الثّاني والذي امتدّ بين سنتي 2005-2009 والذي عُرف بالبرنامج التّكميليّ لدعم النّموّ، فقد رُصدت له ميزانيّة تُقدّر بـ 130 مليار دولار، ليعقبه برنامج توطيد النّموّ الاقتصاديّ، والذي امتدّ بين سنتي 2010-2014، ورُصدت له ميزانيّة تُقدّر بـ 155 مليار دولار، أمّا آخر هذه البرامج والذي يمتدّ بين سنتي 2015-2019 فقد رُصد له مبلغ 280 مليار دولار (مسيحي 2012: 147).

كما يستغل أصحاب الأموال الثغرات القانونية التي يتضمنها قانون الجباية من أجل ممارسة التهرب الضريبي، فكثرة الحوافز والإعفاءات الضريبية التي أقرتها الحكومات الجزائرية المتعاقبة لم تؤد إلى تشجيع الاستثمار بقدر ما أدت إلى تعميق ظاهرة التهرب الضريبي، فعلى سبيل المثال، بلغ حجم الإعفاء الضريبي خلال الفترة 2010 - 2014 ما يقدر بـ 747.508 مليار دينار جزائري، وبالمقابل وحسب إحصائيات الاتحاد العام للتجار والحرفيين الجزائريين لسنة 2008، فإن حجم الخسائر الضريبية الناجمة عن التهرب الضريبي بلغت 200 مليار دينار جزائري سنوياً، وهو ما يعادل نسبة 7.51% من الناتج المحلي الإجمالي (ميكايوي 2015 : 230). ويعود هذا الحجم الكبير للتهرب الضريبي إلى غياب آليات الرقابة وإلى الاعتماد على أجهزة بيروقراطية في مكافحة الفساد تتكفل بإصدار تقارير سنوية عن الفساد في الجزائر دون اتخاذ إجراءات حقيقية لمحاربة هذه الظاهرة.

### دعم المواد والخدمات الأساسية

ارتبطت العدالة الاجتماعية في الجزائر بدعم المواد والخدمات الأساسية، وهي سياسة بدأت الحكومة الجزائرية في التراجع عنها من خلال التقليل من دعمها لبعض المواد الواسعة الاستهلاك خاصة الوقود والمياه والكهرباء، حيث تهدف الحكومة من خلال إصلاحات أطلق عليها إصلاحات " الجيل الثاني "، إلى تحريك عجلة الاستثمار، عن طريق تحرير أسعار المواد المدعومة، حيث تم على سبيل المثال رفع أسعار الوقود والديزل في الجزائر تدريجياً خلال ثلاث سنوات (2015 - 2018) ليصل سعر البنزين إلى 42 ديناراً تقريباً للتر الواحد (0.38 دولار)، وقرابة 23 ديناراً للمازوت (0.21 دولار) (غانمي 2018). بالرغم من ذلك، لا تزال هذه السياسة تكلف الخزينة أموالاً طائلة، حيث تم في موازنة عام 2018 تخصيص ميزانية تفوق قيمتها الـ 182 مليار دينار لدعم أسعار الحليب والقمح و6 ملايين للنقل وتسقيف أسعار السكر والزيت (رمزي 2018) تكمن المفارقة في أنّ سياسة الدعم لا تستفيد منها الطبقات المحرومة بقدر ما تستفيد منها الأوليغارشية، فقد أشار تقرير أعدته صحيفة " سويس أنفو " السويسرية إلى أنّ مستوردي مسحوق الحليب المجفف والمستعمل في إنتاج مادة الحليب الواسعة الانتشار في الجزائر، يحققون أرباحاً شهرية تفوق 1.2 مليون دولار (Maurisse 2018)، وهو نفس الشيء الذي يمكن أن نرصده على مستوى دعم الخدمات، فعلى سبيل المثال، يعاني قطاع الصحة المجاني في الجزائر من مشاكل عدّة وصلت إلى حد انتشار بعض الأوبئة كالكوليرا مثلما حدث عام 2018، وهذا بالرغم من أنّ 7.2% من الناتج المحلي الإجمالي الجزائري ذهب إلى قطاع الصحة عام 2014 حسب أرقام منظمة الصحة العالمية (World Health Organization 2018). ويعود ذلك إلى الفساد المستشري في القطاع والذي يمكن أن نرصده على مستوى بناء وإعادة تأهيل المرافق الصحية، واقتناء الأدوية والتجهيزات الطبية أين يستفيد الأوليغارشيون من الأموال الطائلة التي تنفق على هذين المستويين، ويمكن أن نرصد أيضاً الفساد على مستوى توفير الخدمات من قبل العاملين في المجال الطبي، حيث يحظى أصحاب العلاقات -وهم في الغالب من ميسوري الحال- بالأولوية في الحصول على الخدمات الطبية.

الحدودية، أما سوق الصرف الموازي فهو سوق يسيل للعب بسبب هامش الربح الكبير الذي يقدمه لزبائنه، والسبب الأساسي لازدهار هذا السوق الذي قدرت آخر تقارير البنك الدولي قيمته بحوالي 2 مليار دولار (بودهان 2019)، يعود إلى غياب قنوات الصرافة الرسمية، وهو سوق تغذيه إلى جانب تحويلات الرعايا الجزائريين المقيمين في الخارج، الأموال التي تحصل عليها الطبقة الأوليغارشية تحت غطاء الاستيراد، والتي تستخدم في كثير من الأحيان طرقاً متعدّدة من أجل استغلال الفرق في السعر بين السوق الرسمية وغير الرسمية، وصلت إلى درجة استيراد أحد المستوردين الجزائريين لحاويات نفايات بقيمة تزيد عن 200 ألف دولار (بوعمره 2019). أما عن سوق العمالة فقد بلغ عدد العاملين بهذا القطاع ثلاثة ملايين عامل، ويعد أن كانت هذه الظاهرة تقتصر على ميادين معينة كقطاع البناء والتجارة وقطاع النقل وغيرها من القطاعات، امتدت لتشمل تخصصات تتطلب تكويناً عالياً، حيث يشتغل 18% من أطباء الأسنان، و16% من المهندسين المعماريين، و15% من المهندسين في تقنيات المعلومات، و14% من المحامين، و9% من خبراء المحاسبين و5% من الأساتذة، و4% من المختصين في الصحة، في القطاع غير الرسمي. وإلى جانب كون 49% من العمال موظفون في القطاع غير الرسمي، فإن هذه الوظائف تدخل ضمن الوظائف الهشة حيث لا يتجاوز أجر هؤلاء عتبة الـ 150 دولار. كما يلجأ القطاع الخاص إلى العديد من الحيل للتقليل من تكلفة الأجور من خلال إخضاع نسبة معينة فقط من موظفيه للتأمين الاجتماعي لتجنب المساءلة القانونية، إضافة إلى سلم الأجور المتدني في القطاع الخاص، حيث أشارت دراسة أعدتها الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2016 أنّ معدل الأجور يصل إلى 55.700 دينار جزائري شهرياً في القطاع العمومي مقابل 32.600 دينار في القطاع الخاص الوطني (وكالة الأنباء الجزائرية 2018).

### اللاعدالة الضريبية

يعتبر تحقيق العدالة الاجتماعية من أهمّ الغايات التي يصبو إليها النظام الضريبي، وعلى اتساع معنى العدالة الاجتماعية واختلافها باختلاف التيارات الأيديولوجية، فإن تحقيقها يبقى غاية كل السياسات الضريبية لما لها من انعكاس إيجابي على تحقيق الاستقرار المجتمعي والسياسي، ولهذا سعت الجزائر منذ استقلالها لوضع نظام جبائي يحقق العدالة الاجتماعية، هذا النظام شهد العديد من الإصلاحات التي كان أبرزها الإصلاح الذي دخل حيز التنفيذ بداية من سنة 1992، والذي جاء متزامناً مع التحول الاقتصادي الذي شهدته الجزائر عقب ولوجها عهد النيوليبرالية، بيد أنه وبنظرة سريعة على ما حققه النظام الجبائي في الجزائر، نجد أنه عمق اللاعدالة الاجتماعية، حيث تشير الإحصاءات أنه في الفترة ما بين 1993 و 2015، وبالرغم من الارتفاع في معدل نمو الضريبة على الدخل بما مقداره 17.05%، فإن حصة الأسد كانت من الاقتطاعات السابقة من الأجور والمرتبات، فبينما بلغ معدل مساهمة فئة الأجور والمرتبات 79.33% من إجمالي الضريبة المحصلة على الدخل، بلغت مساهمة الفئات الأخرى مجتمعة 20.66% (مختار 2016 : 126). وأمام هذا الشرخ تعالت أصوات مطالبة بفرض ضريبة على الثروة، وبالفعل فقد قدمت الحكومة الجزائرية مقترحاً لفرض هذه الضريبة، غير أنه ونتيجة للفوز الذي يتمتع به رجال الأعمال تم إسقاط مشروع القانون (لعروسي 2018).

## النماذج التنموية وأشكال الأعدالة المكانية

1959 إلى أكثر من 4 ملايين نسمة عام 1966، وهو رقم كبير إذا علمنا أن عدد سكان الجزائر كان يبلغ 10 ملايين نسمة (Stora 1995 : 33)، هذا ما شكل عبئاً على المراكز الحضرية التي أعادت إنتاج نفس النمط الاستعماري كتحصيل حاصل، حيث باتت معظم المدن الكبرى محاطة بشبكة من المساكن القصدية/العشوائية. كما عززت الأوضاع الأمنية التي شهدتها الجزائر خلال العقد الأخير من القرن العشرين والتي أضرت بالمناطق الريفية من هذه الظاهرة وساهمت بشكل كبير في زيادة نسبة النزوح إلى المدينة، خاصة وأن معظم التّنظيمات الإرهائية كانت تتخذ من الجبال مقرات لها، وكانت تستغل تواجد سكان الأرياف المقيمين بالمقربة من تلك المناطق للحصول على الدعم اللوجستيكي، ممّا وضع هؤلاء السكان بين مطرقة الإرهائيين الذين يجبرونهم على تقديم ما يمتلكونه من أكل وأمّوال، وسندان السلطة التي تتهمهم بالتواطؤ في حالة رضوخهم لمطالب هؤلاء الإرهائيين.

بالرغم من استتباب الحالة الأمنية في الجزائر والمجهودات التي تبذلها الدولة من أجل الحد من الظاهرة فإن أرقام البنك الدولي تشير إلى تفاقمها، حيث تكشف هذه الأرقام تراجع نسبة سكان المناطق الريفية من إجمالي عدد السكان من 40.88% سنة 1999 إلى 27.95% سنة 2017 (البنك الدولي 2019). فغياب فرص التشغيل وغياب الخدمات يبقى المحفز الأساسي لهذه الظاهرة. وتبين نسبة التشغيل الوطنية على مستوى البلديات الريفية أن معدل التشغيل في الوسط الريفي هو 11% بالنسبة للخدمات، 14% بالنسبة للأشغال العمومية والبناء والصناعة، 21% بالنسبة للإدارة، 38% بالنسبة للفلاحة و16% بالنسبة للقطاعات الأخرى (زوزو 2008 : 215-216).

### العلاقة بين المدن الموروثة عن الاستعمار ومدن ما بعد الاستعمار

ورثت الجزائر عن المستعمر الفرنسي بنية تحتية مهمة في المدن الكبرى على غرار قسنطينة وهران وبطبيعة الحال العاصمة، غير أنه ونظراً للنظام الرأسمالي الاستعماري فقد كرست فرنسا لأعدالة مجالية كبيرة من خلال خلقها لمناطق متطورة ومندمجة اقتصادياً تتركز أساساً في السهول الساحلية والأحواض الداخلية، وإهمال مناطق أخرى متخلفة تتركز في الجبال والمناطق الحدودية والهضاب العليا. فننت هذه الأزواجية المجالية الاجتماعية في ميدان التسيير الإداري فكان يطغى على المجالات المتطورة قانون البلديات ذات الصلاحيات التامة، وهي مناطق يقطنها السكان الفرنسيون، أما المجالات المتخلفة والفقيرة فكانت تخضع لقانون آخر هو قانون البلديات المختلطة، وهي بلديات تضم أغلبية مسلمة أو ما كان يطلق عليهم "الأهالي". كوّنت

من الصعب بمكان الحديث عن "المجال" في الجزائر دون الرجوع إلى المرحلة الاستعمارية، فالاستعمار الفرنسي جاء للجزائر أساساً من أجل أهداف اقتصادية، حيث سعت فرنسا إلى تدمير البنى السوسيو-اقتصادية القائمة على الزراعة والصناعة التقليدية المحلية من خلال إعادة تشكيل ملامح الأنسجة الحضرية في الجزائر، وذلك عن طريق إفقار الريف لصالح المدينة التي تم إعادة بنائها وفق النمط الأوروبي، وهو ما خلق تمايزاً مجالياً بين فضاء أوروبي وفضاء غير أوروبي. ورغم نهاية المرحلة الكولونيالية، فإن الاعتماد على الفضاء الأوروبي (المدن الموروثة عن الاستعمار) كقاطرة للتنمية في الجزائر أعاد إنتاج وعمق في كثير من الأحيان الأعدالة المجالية في الجزائر.

### العلاقة بين المدينة والريف

شكل الريف الجزائري القاعدة الأساس للاقتصاد الجزائري في مرحلة ما قبل الاستعمار الفرنسي؛ حيث كان معظم الجزائريين يعتمدون على الزراعة، وهو ما يفسر التوزيع السكاني آنذاك، حيث كان يقطن أقل من 5% من الجزائريين في المدينة، والذين اعتمدوا في معظمهم على الصناعات التقليدية كسبيل لتحصيل قوتهم. أما في المرحلة الاستعمارية فقد عمل الاستعمار الفرنسي على تفكيك البنى السوسيو-اقتصادية في الأرياف الجزائرية، وذلك من خلال افتكاك الأراضي وإضعاف الزراعات التقليدية المحلية وإقحام الزراعات الحديثة والمكننة وغيرها (التايب 2008 : 33)، وهو أمر لم يمر دون مقاومة، خاصة في ظل الارتباط الوثيق بين القبيلة والأرض، ولهذا فقد كانت القبيلة هي الخلية الأولى لمقاومة الاحتلال في سنواته الأولى، ما يفسر لجوء السلطات الاستعمارية إلى تفريق النسيج القبلي الجزائري من خلال خلق نسيج عمراني جديد يسمى "الدوار" سنة 1863 (زوزو 2008 : 141). ونتيجة للسياسات الاستعمارية فقد انحسر وجود الجزائريين في المناطق الجبلية والريفية وتحديداً في المناطق التي تتسم بالأراضي الزراعية قليلة الخصوبة، بينما فضل بعضهم التوجه للمدينة لابتغاء سبل العيش وشكلوا نتيجة لذلك طوقاً قصديرياً على المدن، حيث يعود ظهور السكنات القصدية (العشوائيات) إلى سنوات 1926-1930، تركزت بشكل خاص في العاصمة الجزائر حيث بلغ عددها على سبيل المثال في العاصمة سنة 1938 ثمانية عشر حياً قصديرياً يقطنها أكثر من خمسة آلاف جزائري (كلثوم 2012 : 267).

ألقت هذه السياسة بظلالها على الحركة السكانية في الجزائر في مرحلة الاستقلال، حيث ارتبط "الدوار" في المخيال الجمعي الجزائري بتشتيت القبيلة/العائلة وبالاضطهاد، وهذا ما يفسر ارتفاع عدد السكان الحضرين مباشرة بعد الاستقلال لتبلغ نسبتهم 30%، إذ ارتفع التعداد من 3 ملايين نسمة عام

هذه العناصر قاعدة تنموية غير موزعة بشكل عادل، فنرى الهياكل القاعدية تتركز بكثافة في المجالات التي يقطنها المستوطنون الفرنسيون، وقليلة أو شبه معدومة في المجالات المتبقية التي يقطنها الجزائريون (الأهالي) (عقايقبة 2010 : 119).

كان التّحدّي الأساسي للدولة في مرحلة ما بعد الاستقلال هو القضاء على هذه الازدواجية المجالية، غير أنّ الطريقة التي تمّ إتباعها كانت تتمحور أساساً في مجال التسيير الإداري، حيث أعيد النظر في التقسيم الإداري بالجزائر في ديسمبر/كانون الأول 1965، فتقلص عدد الوحدات الإدارية البلدية والولائية إلى 15 ولاية و91 دائرة و676 بلدية. وفي سنة 1974 ارتفع عدد الولايات إلى 31، وعدد الدوائر إلى 160، وعدد البلديات إلى 704 بلدية. وفي سنة 1984 حدث تعديل آخر على الخريطة الإدارية للجزائر ليرتفع العدد إلى 48 ولاية، 742 دائرة و1541 بلدية (لعشبيبي، علقمة 2010 : 109). إلا أنّ ربط سيرورة الحضرة بالإجراءات الإدارية اقتضت خلق كيانات إدارية دون رؤية أعمق للمدينة بوصفها مجموعة منتظمة ضمن علاقات سوسولوجية ومؤسسية واقتصادية وسياسية وثقافية داخل مجال جغرافي محدد (ميري 2004 : 60)، ما أدى إلى خلق كيانات إدارية لا ترقى إلى مستوى المدن التي خلفها المستعمر الفرنسي، وهو ما نجم عنه حدوث تمايز مجالي بين مدن بُنيت وفق النمط الأوروبي ورثت عن الحقبة الاستعمارية ومدن بُنيت بعد الاستقلال لكنها لم ترق لا من حيث النمط المعماري ولا من حيث البنية التحتية إلى تلك الموروثة عن الاستعمار.

## العلاقة الجدلية بين الشمال والجنوب

إنّ فهم العلاقة بين الشمال والجنوب الجزائري يتطلّب هو أيضاً الرجوع إلى مرحلة الاستعمار، فلم يكن يحظى الجنوب بأيّ اهتمام من قبل الاحتلال الفرنسي، بل حاولت فرنسا ترحيل الجزائريين إلى "رمال الصحراء" من أجل الاستئثار بالشمال ذي الأراضي الخصبة. وقد اعتبرت فرنسا الصحراء الجزائرية منطقة عسكرية حيث ضمت أكبر القواعد العسكرية الفرنسية في إفريقيا وكانت مركزاً لتجارب القنابل النووية الفرنسية، غير أنّ اكتشاف الغاز والبترو في الصحراء الجزائرية سنة 1956 غير المعادلة وباتت الصحراء تحتل صدارة الاهتمام الفرنسي. فأصبحت فرنسا مستعدة للتخلي عن الشمال الجزائري مقابل حصولها على الجنوب (أم كلثوم 2013 : 62). فاعتبار الجنوب هامشاً للمركز (الشمال) كان من الممكن أن يتغيّر تماماً لولا أنّ اكتشاف النفط تمّ في أواخر العهد الاستعماري، حيث كان من المحتمل أن تلجأ فرنسا إلى بناء مراكز حضرية مرتبطة باستغلال الثروة النفطية، خاصة وأنّ النظام الاستعماري لجأ إلى بناء مدن مزدهرة للأوروبيين مرتبطة بالتّعددين (mining boom towns) في الجنوب التونسي.

بعد سنوات من نهاية الاحتلال الفرنسي لا تزال طبيعة العلاقة بين الشمال والجنوب على ما هي عليه، وهي علاقة أشبه ما تكون بعلاقة المركز بالأطراف، فالجنوب الجزائري الذي تمثل مساحته 72% من مساحة الجزائر، والذي توفر ثلاث ولايات منه أكثر من 92% من مداخل البلاد، لا يزال يعاني من غياب الخدمات الأساسية وتدني مستوى البنية التحتية، كما تتجاوز نسبة البطالة فيه عتبة الـ 30% بين الشباب (مروان 2018).

وبالتالي فإنّ الفشل في بناء نمط حضري ما بعد كولونياليّ ساهم في إنتاج نفس الإشكاليات التي كان يطرحها النمط الحضري الكولونيالي القائم على تمييز متعمد بين الفضاء الأوروبي وغير الأوروبي.

## تداعيات اللّعدالة الاجتماعيّة والمناطقية على المشهد الاقتصادي-الاجتماعي

الخدمات والمرافق العامّة، أمّا القسيم الأكبر من السّكان (أكثر من 36 مليون نسمة) فيعيش في أقل من 20% من مساحة البلاد (World Population Review 2018). وأمام تنامي ووعي المواطنين بأنّ قريهم من المركز الذي يتمثّل سواءً في الولايات الكبرى أو حتى في عواصم الولايات، يمكن أن يحسّن مستواهم المعيشي والوضع الاجتماعي والاقتصادي لأسرهم، فقد باتت ترقية بعض البلديات أو الدوائر إلى ولايات منتدبة أحد المطالب الأساسيّة لبعض الحركات الاحتجاجية.

يمكن أن نرصد تداعيات اللّعدالة الاجتماعيّة والمجالية في الجزائر على ثلاثة مستويات :

### شرعنة الفساد

إنّ غياب العدالة التوزيعية في الجزائر سواء على مستوى الطبقات أو المناطق أدّى إلى استفحال ظاهرة الفساد، التي باتت تُعدّ وسيلة مشروعة لـ (إعادة) توزيع الدّخل وتمسّ مختلف شرائح المجتمع. فقد كشف تقرير أعدته وزارة الدّاخلية أنّ 612 رئيس بلدية من أصل 1542 متورّطون في قضايا فساد، كما أنّ 1174 منتخباً محلياً تورّطوا في قضايا مشبوهة تتعلق أساساً بالتنازل عن أملاك الدّولة خاصّة العقارات. وفقاً لمؤشّر مدركات الفساد لعام 2017 الصادر عن منظمة الشّفاافية الدّولية، احتلت الجزائر المرتبة الـ 112 من أصل 180 دولة، وفي تقرير التنافسية العالمية 2017-2018، احتلت المرتبة الـ 92 من بين 137 دولة في مؤشّر " المدفوعات غير النظامية والرّشاوى " (بلعمري 2006 : 3).

### اللاستقرار في المشهد الاجتماعيّ

لقد أدّى غياب العدالة الاجتماعيّة إلى العديد من الاحتجاجات في الجزائر، حيث تجاوزت حسب تقرير أعدته الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان 14000 احتجاج في السّنة (بوثلجي 2018). والملفت للنظر أنّ الجنوب الجزائريّ بات من المناطق التي تشهد احتجاجات متكرّرة، وهو أمر أصبح يزعج السّلطة، حيث وصف الوزير الأوّل أحمد أويحي متظاهري الجنوب بـ " المشاغبين "، وهذا راجع في الأساس إلى كون المنطقة تعدّ تقليدياً منطقة مساندة للنظام السياسيّ ووعاءً انتخابياً يتكئ عليه النظام من أجل رفع نسبة المشاركة في الانتخابات، والملاحظ أنّ احتجاجات الجنوب بدأت تأخذ بُعداً سياسياً لم يكن مألوفاً في الاحتجاجات الاجتماعيّة السابقة، وأصبحت شعارات المحتجين تتطرّق إلى قضايا الفساد واللاعلاقة وسوء التسيير والإدارة.

### بين الخلل في توزيع السّكان وتضخّم الجهاز الإداري

لقد أفضت سياسة المركز والأطراف في التّنمية إلى خلل ديموغرافي كبير، حيث يقطن ما يزيد عن 3 ملايين جزائريّ حسب إحصائيات 2015- في العاصمة الجزائر، التي تعدّ أصغر الولايات وأفضلها من حيث الحصول على الخدمات الاجتماعيّة مثل الصّحة والتعليم والاستفادة من بنية تحتية متطورة نسبياً، كما أنّها أكثر الولايات تنمية اقتصادياً. في حين يقطن 10% من مجموع سكان الجزائر في الصّحراء الجزائرية التي تمثّل أكثر من 80% من مساحة البلاد لكنّها تفتقر لأبسط



## الاقتصاد التضامني كآلية لتجاوز تداعيات الأعدالة

بالإنتاج والتوزيع والاستهلاك، التي تساهم في ديمقراطية الاقتصاد القائم على إنخراط المواطنين على المستويين المحلي والعالمي، كما أنه يغطي أشكالاً متعددة من المنظمات التي يستخدمها الناس لخلق وسائلهم الخاصة أو للحصول على المنتجات والخدمات النوعية من خلال ديناميكيات المعاملة بالمثل والتضامن، والتي تربط بين المصلحة الخاصة والعامة (6 : 2008 Allard/Davidson). ويعتمد هذا النمط الاقتصادي على الوحدات التضامنية الاجتماعية، مما يجعل المواطنين ليسوا مجرد مستهلكين فقط، بل مشاركين في صنع القرار ودفع عجلة التنمية في بلدانهم. وهو يركز على قيم جوهرية كالعامل التشاركي والتضامن وإعطاء قيمة لرأس المال البشري بدل رأس المال المادي. وللإقتصاد التضامني محرّكات عدّة، منها محاربة الإقصاء الاجتماعي، والدفاع عن الهوية المشتركة للمجتمع، وبالتالي فإنّ هذا الإقتصاد يقوم على بُني مهيكلة مستقلة، قد تختلف من مجتمع إلى آخر، وتقوم على الديمقراطية التشاركية كوسيلة لإدارة هذا الهيكل المستقل (الهادي 2015 : 65).

إنّ تبعات الاقتصاد النيوليبرالي، تجعل من تبني خطاب نقديّ متميز في نظرته للاقتصاد أمراً حتمياً، وهذا من خلال إضفاء البعد الاجتماعي على الاقتصاد، حيث أنّ غياب الفاعلية الاجتماعية ورقابة الدولة يؤدي إلى النتائج والاختلالات التي تعرّضنا لها آنفاً.

### تعريف الاقتصاد التضامني

رغم أنّ الاقتصاد التضامني كنمط اقتصادي يعود إلى بداية النشاط الاقتصادي، إلا أنه كمفهوم وكحركة كان ردّة فعل على النيوليبرالية المكرّسة للنزعة الفردانية، وهو يهدف بالأساس إلى إقامة نظام اقتصادي بديل للنظام النيوليبرالي (جدول رقم 1). ولهذا فقد تم إنشاء " المؤتمر أو الرابطة الأوروبية الدائمة للتعاونيات، والجمعيات المتبادلة، والرابطات والاتحادات "، والتي تهدف إلى تعزيز دور الفاعلين في الاقتصاد الاجتماعي في أوروبا والتي ساهمت بشكل كبير في تقنينه هناك (منظمة العمل الدولية 2013 : 54).

يُطلق على هذا النمط الاقتصادي العديد من التسميات كالإقتصاد الاجتماعي والشعبي، إقتصاد القطاع الثالث والإقتصاد التعاوني والتشاركي<sup>2</sup> وعلى اختلاف التسميات وتعدد التعريفات فإنّ هذا النمط من الإقتصاد يتمحور حول تلبية حاجيات الإنسان، بحيث يصبح الإنسان وليس تعظيم الربح هو محور النشاط الاقتصادي، ويحوّل منطق تفكير الفاعل الاقتصادي من منطق الإنسان الاقتصادي homo economicus إلى منطق الإنسان الاجتماعي homo sociologicus. فالمنطق الاقتصادي المحض يقوم بدرجة أساسية على التنافس، بينما يقوم المنطق الاجتماعي على التعاون، ولهذا فإنّ الإقتصاد التضامني ينضّم جميع الأنشطة الاقتصادية الممارسة من طرف نوع محدد من المؤسسات، وبصفة رئيسية من طرف التعاونيات والتعاضديات والجمعيات، حيث تتميز مبادئها بتوجيه أهدافها لخدمة الفرد والأعضاء أو الجماعة بدلاً من الربح، وباستقلالية التسيير، وتدرج القرار الديمقراطي، وأسبقية الأفراد، والعمل على رأس المال في تقسيم العائدات (الهادي 2015 : 60).

يُعرف تحالف 21؛ وهو تحالف ساهم في وضع قواعد الإقتصاد التضامني، هذا النوع من الإقتصاد بأنه كل النشاطات المتعلقة

<sup>2</sup> يعود تبني مصطلح الاقتصاد التضامني في هذه الورقة إلى كونه المصطلح الذي تبنته الجماعات البحثية في أمريكا اللاتينية، وهي جماعات تدخل أبحاثها ضمن نطاق الدراسات النقدية في العالم الجنوبي الرامية إلى إيجاد أطر نظرية بديلة لتلك السائدة في الغرب.

الاقتصاد التضامني	الاقتصاد النيوليبرالي	
منطق الإنسان الاجتماعي	منطق الإنسان الاقتصادي	المنطق الذي يحكم النمط الاقتصادي
رأس المال البشري	رأس المال المادي	الهدف المرجعي
تلبية حاجيات الإنسان	تحقيق الأرباح	الغاية
التضامن	المنافسة	الوسيلة
اقتصادي، اجتماعي، ثقافي	اقتصادي	المجالات
الأفراد، الأسر التي تشكل كياناً قانونياً. - المؤسسات الاقتصادية الساعية لتقليص الفوارق الاجتماعية. - الكيانات التضامنية (التعاونيات، التعاضديات).	المؤسسات الاقتصادية	كيانات الاقتصاد
مشروع تديره مجموعة لتحقيق منفعة اجتماعية	مشروع يديره شخص لمصلحته الشخصية	طبيعة المشاريع الاقتصادية
جماعية	فردية في أغلب الأحيان	طريقة اتخاذ القرار

## التماثلات الاجتماعية

إن التماثلات التاريخية يمكن أن تشكل رصيذا دافعا لتطبيق الاقتصاد المجتمعي، كما يمكن أن تلعب التماثلات الاجتماعية دورا في تنشيط آلياته المختلفة مثل الاقتصاد العائلي، والذي من الممكن أن يحقق نتائج مرضية، خاصة وأن الزراعة لا زالت تتركز في المناطق التي تلعب فيها الروابط القبلية دورا كبيرا، وهي مناطق تدخل عادة ضمن المناطق المهمشة، وبالتالي فإن الاعتماد على هذا النمط من شأنه أن يخلق فرص عمل من جهة، ويقلص حجم اللامساواة المجالية من جهة أخرى.

إن وجود العديد من الأجهزة التي تم تأسيسها من أجل محاربة البطالة في الجزائر على غرار، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وغيرها من الأجهزة، يمكن أن تشكل إذا ما تم وضعها ضمن إطار قانوني يعزز بروز طرف ثالث في الاقتصاد، قاطرة للاقتصاد المجتمعي في الجزائر، فالأصول الاجتماعية للمقاولين من فئة الشباب المنتمين إلى عائلات حرفية، يمكن أن تشكل هوية ثقافية مهنية جماعية للمقاولين الشباب، فتحقق أرباحا اقتصادية من جهة وتساهم في إعادة إحياء بعد هوياتي اندثر بفعل الاستعمار. إلى جانب هذا يمكن استغلال الوقف كراس مال مخاطر لرعاية حاضنات الأعمال التي ترعى الأفكار الإبداعية. كما يمكن أن تشكل منشآت الاقتصاد الاجتماعي آليات للتقليل من حجم وتبعات الانتقال إلى الاقتصاد النيوليبرالي خاصة ما تعلق منها بالاقتصاد غير الرسمي، مثل: منشآت التمويل بالغ الصغر، والتأمين بالغ الصغر، وبرامج الإعانات الصحية التآزيرية، والمنشآت الاجتماعية الهادفة إلى إعادة إدماج مجموعات السكان المحرومة، أو الاضطلاع بعمل مجتمعي، إلى جانب أنواع كثيرة من التعاونيات (الهادي 2015 : 76).

## التماثلات التاريخية

اعتمد الجزائريون خلال فترة التواجد العثماني على الصناعات التقليدية، وهي نمط اقتصادي تضامني، فالجماعات الحرفية كانت تعد جامعات تضامنية يكون الانضمام إليها في غالب الأحيان عن طريق الوراثة، ولهذا فهي إلى جانب كونها حرفا تهدف إلى تحقيق الربح وإعالة العائلة، كانت تتضمن ثقافة يحملها الفرد ويعرف بها وسط المجتمع الذي ينتمي إليه. وتشير في هذا الصدد العديد من الدراسات إلى أن المعاملات المختلفة التي كانت تحرر في المحكمة الشرعية كانت تحرر فيها الحرفة التي يشغل بها الشخص إلى جانب الاسم، والتي تصبح مع مرور الزمن لقباً يُكنى به، كأن يقال: علي الدبّاع بن قاسم الدبّاع (حمّاش 2006 : 38). غير أن الاحتلال الفرنسي أدى إلى تدمير شروط إعادة إنتاج النظام الحرفي وأيضاً إلى تحويل الحرفيين إلى فلاحين كادحين، كما أن توجيه فرنسا المواد الأولية لصالح الصناعات الأوروبية أدى إلى تخلي الجزائريين عن الإنتاج الحرفي. ورغم القضاء على هذا النمط التضامني من قبل المحتل فإن تبني الجزائر الخيار الاشتراكي (1962-1989)، استلزم تبني مجموعة من الآليات التي تدخل في صلب الاقتصاد المجتمعي على غرار التعاونيات، والتي تعد وحدة اقتصادية اجتماعية تنظم طوعياً من قبل مجموعة من الأفراد على أساس العمل المتكاتف والمساندة المتبادلة والمسؤولية التضامنية لمزاولة نشاط زراعي أو صناعي أو تجاري أو خدماتي وفق مبادئ التعاون؛ وهذا في سبيل خدمة مصالح أعضائها الاقتصادية والاجتماعية وخدمة المجتمع بصفة عامة (الحيالي 2017 : 1)، والتعاضديات التي تعرف على أنها التقاسم الجماعي لتكاليف الوقاية ومجابهة المخاطر التي يتعرضون لها (6 : 2006 Lavenseau/Smuerzinski). إن تبني هذه الآليات كان بشكل رئيسي من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر في مرحلة الاشتراكية.

## خاتمة

تشير الحركة التاريخية للاقتصاد الجزائري قبل الاستعمار الفرنسي إلى قيامه على عاملين أساسيين هما : الصناعات التقليدية/الحرفية والزراعة. ولقد عمل الاستعمار على تفكيك هذه العلاقة الهوياتية التي كانت تربط الجزائري بأرضه وخاصة بقبيلته، وحرفته التي يعرف بها ويتوارثها أباً عن جد، فبناء نمط اقتصادي استغلالي ترافق مع تهديم البنى السوسيو-اقتصادية للاقتصاد الجزائري في مرحلة ما قبل الاستعمار، غير أن فشل الأنماط التنموية في أسترجاع تلك البنى ساهم في إعادة إنتاج نفس الاختلالات التي ميزت المرحلة الاستعمارية خاصة على مستوى عملية الحضرة التي استمرت على نفس النهج الاستعماري المكّرس للاعدالة المنطقية، كما أن تبني الاقتصاد النيولبرالي أدى إلى خلق نموذج اقتصادي مشوه رسخ للاعدالة المجلية والاجتماعية، والتي إذا ما استمرت ستؤدي إلى اختلالات وحركات مجتمعية من الممكن أن تقضي إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وحتى السياسي. ولعل أهم أسباب ظاهرة اللعدالة يرجع إلى سيطرة الأوليغارشية على النشاط الاقتصادي في القطاعين العام والخاص.

ولهذا فإن انخراط المجتمع في القطاع التضامني باعتباره دعامة أخرى للاقتصاد، من شأنه أن يساعد في بناء الأسس الاجتماعية-الاقتصادية للاقتصاد الجزائري، ومن الممكن أن يشكل منطلقاً أساسياً للتقليص من حجم اللعدالة المنطقية الاجتماعية. غير أن هذا الأمر يبقى مجرد كلام نظري إذا لم يؤد إلى تلاقح بين العمل العام والمجتمع المدني عن طريق بناء مجتمع ديمقراطي يكون القناة الرئيسية لتعزيز التضامن والتشاركية. لذلك فإنه من غير المجدي الفصل بين الحريتين السياسية والاقتصادية والتي روجت له فواعل النيولبرالية بما يساهم في استمرار التبعية الاقتصادية، والتحالف بين النخب الأوليغارشية في بلدان العالم الثالث والنخب الصناعية والمالية في دول المركز المتطورة. علاوة على ذلك، فإن المرونة التي يتمتع بها الاقتصاد التضامني من شأنها أن تتيح الفرصة لقولبة هذا النمط بما يتوافق وخصوصيات الجزائر، وهذا بعيداً عن الحلول الجاهزة التي عادة ما تقدمها مؤسسات النيولبرالية والتي لا تؤدي سوى إلى إعادة إنتاج الأزمات الاقتصادية.



## مراجع

- أديب نعمة (2014) : " الدولة الغنائمية والرّبيع العربيّ "، دار الفارابي، بيروت.
- Allard, Jenna / Davidson, Carl (2008) : Solidarity Economy, Building Alternatives for People and Planet, Change Maker Publication, Chicago.
- أم كلثوم محمّد (2013) : " السّياسة الفرنسيّة تجاه الصّحراء الجزائريّة، 1954-1962 "، مذكرة ماجستير (دراسة غير منشورة)، كليّة العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة، قسم العلوم الإنسانيّة، جامعة سعيدة.
- البنك الدوليّ (2019) : الجزائر، سكّان المناطق الرّيفيّة (% من إجمالي عدد السّكان). <https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.RUR.TOTL.ZS?locations=DZ>
- التّايب عائشة (2008)، " التّحوّلات الحضريّة بمناطق الاستغلال المنجميّ بالمغرب العربيّ، المناطق المنجميّة بالجنوب التّونسيّ مثالا "، مجلة إنسانيّات، العدد 42.
- الحيالي وليد ناجي (2017) : " محاسبة الجمعيّات التّعاونيّة "، منشورات الأكاديميّة العربيّة، الدنمارك.
- الهادي عبدو أبوه (2015) : " الاقتصاد التّضامنيّ والتّنمية الاجتماعيّة، الإمكانيّات والواقع في موريتانيا "، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كليّة العلوم الاقتصاديّة والتّجاريّة وعلوم التّسيير، جامعة تلمسان.
- بطاهر علي (2004) : " سياسات التّحرير والإصلاح الاقتصاديّ في الجزائر "، مجلة اقتصاديّات شمال إفريقيا، العدد الأول، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر.
- بلعمري سميرة (2006)، " إدانة 612 رئيس بلدية و1174 منتخب محليّ في فضائح المال والعقار "، جريدة الشّروق اليوميّ، عدد 1820، الجزائر.
- بوثلجي إلهام (2016) : " 14 ألف احتجاج في الجزائر سنويًا ! "، جريدة الشّروق اليوميّ، الجزائر. <https://bit.ly/2OU3ari>
- بودلال علي (2013) : " انعكاسات الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الجزائريّ، دراسة قياسيةّ تحليليّة "، مجلة الاستراتيجية والتّنمية، 3 (2).
- بودهان ياسين (2017) : " السّوق الموازية للعملة تتخر اقتصاد الجزائر "، الجزيرة نت. <https://bit.ly/2T5jln3>
- بوعمرّة خيرة (2018) : " الجزائر، هذه تفاصيل عمليّة استيراد نفايات مقابل تهريب الأموال "، جريدة TSA عربي. <https://bit.ly/2AUfbmV>
- حمّاش خليفة (2006) : " الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثمانيّ "، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كليّة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، قسم التّاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة.
- رمزي وليد (2018) : " هذه قيمة دعم الدّولة للحليب والقمح والنّقل وتثبيت أسعار السّكر والرّيت "، جريدة TSA عربي. <https://bit.ly/2DaJDn5>
- زوزو رشيد (2008) : " الهجرة الرّيفيّة في ظلّ التّحوّلات الاجتماعيّة الجديدة في الجزائر 1988-2008 "، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كليّة العلوم الإنسانيّة والعلوم الاجتماعيّة، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة.
- Stora, Benjamin (1995) : " La guerre, l'histoire, la politique "، Editions Michalon, Paris.
- عقاقية عبد العزيز (2010) : " تفسير السياسات العمرانيّة في الجزائر - مدينة باتنة نموذجًا - "، مذكرة ماجستير (دراسة غير منشورة)، كليّة الحقوق، قسم العلوم السّياسيّة، جامعة باتنة.
- غانمي منية (2017) : " الجزائر، رفع أسعار الوقود للعام الثّالث على التّوالي "، العربيّة نت. <https://bit.ly/2i9pOgk>
- كحال حمزة (2018) : " وصفة صندوق النّقد الدوليّ للجزائر، مسكّنات تُقاوم الأزمات الاقتصاديّة "، العربيّ 21. <https://bit.ly/2EaoG39>
- لعروسي خيرة (2017) : " إلغاء الضّريبة على الثّروة يفجّر غضب العمّال "، جريدة الخبر. <https://www.elkhabar.com/press/article/129012>
- لعشبيبي الطّاهر/ علقمة جمال (2010) : " التّنظيم الطّوريّ وأثره على البنية المحليّة في الجزائر "، مجلة بريد المعرفة، العدد العاشر، جامعة بسكرة.
- Lavenseau, Danièle/Smuerzinski, Emmanuelle (2006) : " L'économie sociale et solidaire dans la communauté urbaine de Lille "، Rapport d'étude, Institut National de la Statistique et des Études Économiques (INSEE), France.
- مختار عبد الهادي (2016) : " الإصلاحات الجبائيّة ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعيّة في الجزائر "، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كليّة الاقتصاد، جامعة تلمسان.
- مروان أحمد (2018) : " احتجاجات الجنوب بالجزائر... شغب أم مطالب مشروع؟ "، الجزيرة نت. <https://bit.ly/2DbH5yp>
- مسعي محمد (2012) : " سياسة الإنعاش الاقتصاديّ في الجزائر وأثرها على التّموّ "، مجلة الباحث، عدد 10.
- منظمة العمل الدوليّة (2013) : " دليل الاقتصاد الاجتماعيّ التّكافليّ "، الطبعة الأولى، المركز الدوليّ للتّدريب، تورين، إيطاليا.
- Maurisse, Marie (2018) : " La fraude au lait en poudre finissait en Suisse "، Swissinfo. [https://www.swissinfo.ch/fre/economie/crimes-%C3%A9conomiques\\_la-fraude-au-lait-en-poudre-finissait-en-suisse/44369212](https://www.swissinfo.ch/fre/economie/crimes-%C3%A9conomiques_la-fraude-au-lait-en-poudre-finissait-en-suisse/44369212)
- ميدان كلثوم (2012) : " التطوّر العمراني في مدينة الجزائر (من 1830 إلى 1939) "، مجلة حوليات التّاريخ والجغرافيا، 3 (5)، الجزائر.
- ميري يمينة (2004) : " جرادة : المدينة والمجتمع بعد إغلاق مناجم الفحم "، أطروحة لنيل شهادة الدّكتوراه في علم الاجتماع، كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة، ظهر المهران، فاس، المغرب.
- ميكاوي ميلود (2015) : " الإنفاق الضّريبيّ في الجزائر وإشكاليّة التّهرّب الضّريبيّ، دراسة تحليليّة تقييميّة "، مجلة دراسات جبائيّة، 4 (2)، الجزائر، ص 230.
- World Population Review (2019) : " Algeria Population 2018 "، <http://worldpopulationreview.com/countries/algeria-population>
- World Health Organization (2019) : " Total expenditure on health as % of GDP (2014) "، <http://www.who.int/countries/dza/en/>
- وكالة الأنباء الجزائريّة (2016) : " معدّل صافي الأجر الشّهريّ يقدر بـ 39.000 دج "، <http://www.aps.dz/ar/economie/50626-39-000-2016>





## حول المؤلف

## طباعة

مؤسسة فريدريش إيبيرت | مكتب الجزائر مؤسّسة  
شارع كريم بلقاسم | تيلملي | 16000 | الجزائر 175  
<https://www.fes-algeria.org>

طلب الإصدار:  
[info@fes-algeria.org](mailto:info@fes-algeria.org)

يحظر الاستخدام التجاري لإصدارات مؤسّسة فريدريش إيبيرت دون  
الحصول على إذن كتابي من المؤسّسة.

مصطفى بوصبوعة حاصل على شهادة الماجستير (2014) في العلوم السياسية من جامعة عنابة، وشهادة الدكتوراه (2019) في العلوم السياسية من جامعة باتنة. انضم إلى هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية بجامعة عنابة كأستاذ مساعد في عام 2015، كما أنه باحث بمخبر التنمية المستدامة والحكم الرشيد في جنوب البحر المتوسط. تتمحور اهتماماته في مجال التدريس والبحث في تقاطع العلاقات الدولية والسياسة الخارجية مع التركيز على قضايا الأمن والاقتصاد السياسي.

# الاقتصاد التضامني

كألية لتجاوز اللامساواة الاجتماعية والمناطقية في الجزائر



إنَّ المرونة التي يتمتَّع بها الاقتصاد التَّضامنيّ من شأنها أن تتيح الفرصة لقبولة هذا النمط بما يتوافق وخصوصيات الجزائر. وهذا بعيدا عن الحلول الجاهزة التي عادة ما تقدِّمها مؤسَّسات النيوليبرالية والتي لا تؤدِّي سوى إلى إعادة إنتاج الأزمات الاقتصادية.

إنَّ الديمقراطية هي القناة الرئيسيَّة لتعزيز التَّضامن والتَّشاركية، إنَّه من غير المجدي الفصل بين الحريتين السياسيَّة والاقتصاديَّة والتي روَّجت له فواعل النيوليبرالية بما يساهم في استمرار التبعيَّة الاقتصادية والتَّحالف بين النخب الأوليغارشبيَّة في بلدان العالم الثالث والنَّخب الصَّناعيَّة والماليَّة في دول المركز المتطوِّرة.



إنَّ انخراط المجتمع في القطاع التَّضامنيّ باعتباره دعامة أخرى للاقتصاد من شأنه أن يساعد في بناء الأسس الاجتماعيَّة-الاقتصاديَّة للاقتصاد الجزائري، ومن الممكن أن يشكِّل منطلقاً أساسياً للتقليل من حجم اللامساواة المناطقية. غير أنَّ هذا الأمر يبقى مجرد كلام نظريّ إذا لم يؤدَّ إلى تلاقح بين العمل العامّ والمجتمع المدني عن طريق بناء مجتمع ديمقراطي.



لمزيد من المعلومات :

[www.fes-algeria.org](http://www.fes-algeria.org)